

الاسم

ان كان خبرها مستقفا وبالكون المضاف الي اسمها ان كان جامدا او مطلقا
 المحفوظ منها وان/ ان الناصبة للمضارع وتوصل بفعل
 متصرف ماضيا خلافا لالين كما هرف في دعواه ان الموصولة بالماضي
 الموصولة بالمضارع مستند لانها لو كانت الناصبة لحكم علي
 موضعها بالجزم بعد ان الشرطية ولا قابله واواب ابن هشام
 بان الحكم علي موقف الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها الشرطية
 معناه القلب الي الاستقبال فاشرت الجزم في حمله بخلاف ان
 المصدرية او مضارعا او امرا على قول سيبويه في هذا اوصح وان
 عليه بدخول حرف الجر تفيد في كسنت اليه بان قولان حرف
 الجر ولو زيد الا بدخول الاعراب او موقف به وقال ابو حيان لا يتو
 عنوي ويعلها بالامر لان احد هما انما اذا سبكت والفعل
 بمصروفات معني الامر المطلوب والثاني انه لا يوجب في كلامهم
 يعجزون ان قول ولا يجوز ذلك ولو كانت توصله كما زواجنا
 ابن هشام عن الثاني بان عدم الجواز انما هو من عدم صحة
 تغلق الاصح بحجاب ونحوه بالاسماء وكان ينبغي له ان لا يسلم
 مصدرية لانها لا تقع فعلا ولا مفعولا وانما تقع محفوفة
 بلام التعليل وعن الاول بان فوات الامر لا يضر كفوات
 المضي والاستقبال ونحوه اللطائبي في هذا الجواب الثاني
 بان فيه منسليم فوات الامر عند السبكة وهو قابل المنع
 ففي الكسيف ما يفيد كمنعها عند السبكة مصدر طلبي
 حيث قال في تفسير قول تعالى انارسلنا نوحا الي قومه
 ان انه قومك اي بالامر بالانذار فعلى هذا بقدر في كسنت
 اليه بين قول ولا تعد كسنت اليه بالامر بالقيام والتهي

عن

عن الاول

الاسم

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن